بيان دولة قطر

يلقيه سعادة السيد/ سلطان بن سعد المريخي

وزير الدولة للشؤون الخارجية

أمام

الجزء الافتتاحي لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨

٢٣ أبريل ٢٠١٨

سعادة رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

سعادة نائب الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

نشكركم بدايةً على الجهود المبذولة للتحضير لهذا المنتدى ونتطلَّع لمناقشات مُثمِرة، وكُلُّنا ثقة بأنَّ مداولاتنا ستُشكِّل فرصة هامة للدفع قُدُماً نحو أهدافنا المُشتَرَكة.

ولا يفوتنا أن نتوجَّه بالشكر لسعادة المندوب الدائم لجامايكا وسعادة المندوب الدائم للبرتغال على إدارتهما الحكيمة وتيسيرهما المشاورات التي أدَّت لاعتماد مشروع الاستنتاجات والتوصيات.

أصحاب السعادة،،،

السيدات والسادة،،،

في ظلِّ التحديات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والاجتماعية التي يواجهها عالمنا اليوم، وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية وحركات واسعة للاجئين والمهاجرين، فإنَّ ضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب، وتلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتطلَّب بشكلٍ أساسيٍّ التعبئة والاستخدام الفعَّال لجميع مصادر التمويل، مع مراعاة اختلاف الظروف، والقدرات، والاحتياجات، ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويَّات الوطنيَّة.

ونؤكد في هذا الصدد على ما تُمثِّلهُ خطة عمل أديس أبابا من مَعْلَمٍ هامٍ في الجهود المبذولة لدعم وتعزيز الشراكة العالميَّة من أجل التنمية المستدامة.

أصحاب السعادة،،،

يتَّخذ موضوع التنمية الشاملة والمستدامة حيّزاً هاماً على قمة اهتماماتنا، وننظر إلى عملية التنمية كنهجٍ تشاركيٍّ يحترم كافة حقوق الإنسان ويرتَكِز على جهود مُشتَرَكة بين كافة مكوِّنات المجتمع.

وفي إطار سعينا الدائم للالتزام بالعمل الدولي بروحٍ من التعاون لمواجهة التحديات، وانطلاقاً من إيماننا بالمسؤولية التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة، وانسجاماً مع ثوابتنا والتزاماتنا في هذا المجال، استضافت دولة قطر في شهر نوفمبر ٢٠١٧، وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي انعقد في سياق التحضير لهذا المنتدى، والذي شَهِدَ مشاركة واسعة لدولٍ من مختلف المجموعات الجغرافية.

أصحاب السعادة،،،

إنَّ استضافتنا لهذا الاجتماع تعكس استمرار شراكتنا مع المجتمع الدولي في هذا المجال، حيث سَبَق أن استضافت الدوحة في العام ٢٠٠٨ مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

لقد تمخَّض عن هذا المؤتمر "*رسائل الدوحة العشر*"، التي تهدف إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تتمثَّل أهمية المؤتمر الذي انعقد في الدوحة بالوثيقة الصادرة عنه وهي " رسائل الدوحة العشر"، التي جَدَّدَت تأكيد الدول الأعضاء على الالتزام بالعمل وفق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وأكَّدَت بأنَّ تنفيذهما يَضمَن تحقيق المجتمعات المُزدهرة والآمنة التي ننشدها جميعاً. وأكَّدَت كذلك على

أهمية التعاون الإنمائي الدولي الذي يجمع كافة الجهات الفاعلة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء التحديات الإنسانية والتنموية التي يشهدها عالمنا، فإنَّ رسائل الدوحة أعادت التأكيد على ثوابت المجتمع الدولي حيال التعاطي المُشتَرَك مع تلك التحديات بهدف تحقيق النمو الذي نطمح له، من خلال القضاء على الفقر وإيصال المساعدات للفئات الأكثر احتياجاً، وزيادة الاستثمار في البنى التحتية للمياه والطاقة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وإدارة الموارد البيئية.

وعليه، فإنَّ رسائل الدوحة العشرة تُعَدُّ بمثابة مساهمة جوهريَّة تصبُّ في النتائج التي نتوخاها في اجتماعنا اليوم بنيويورك.

أصحاب السعادة،،،

انطلاقاً من مسؤوليتنا والتزامنا بتعزيز شراكاتنا الإقليمية والدولية، ستواصل دولة قطر القيام بدورها الذي دأبت عليه منذ فترة طويلة، وستواصل تقديم المساعدات التنموية والإغاثية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية وإنسانية وكوارث طبيعية، إضافةً إلى المساعدات الإنمائية الرسمية.

السيد الرئيس،،،

على الرغم مما تتعرَّض له بلادي من حصار جائر وغير إنساني، فإنَّها ستواصل التزامها كشريك فاعل في الأسرة الدولية بالعمل والشراكة مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات وفي كافة المجالات ذات الاهتمام المُشتَرَك سعياً منها لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وشكراً،